نحو تفعيل الأمن الغذائي في البلدان النفطية

الأستاذ عبد الحق زغـدار
أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية
جامعة الحاج لخضر باتنة

مقدمة:

برزت مشكلة الغذاء مع الإنسان ورافقته في مختلف مراحله وعصور تطوره. وكان الإنسان ولا يزال يصرف جزءا كبيرا من اهتماماته لغرض تامين غذائه، فمسالة توفير الغذاء للعنصر البشري من أخطر المشاكل التي يعاني منها عالم اليوم، لأن مشكلة الغذاء لا تمثل تحديا للنظام الاقتصادي فحسب وإنما لكافة لأنظمة الاجتماعية والسياسية والأمنية، إذ أن غياب الغذاء وتبعاته من سوء التغذية والمجاعة يؤدي إلى اللااستقرار واللاأمن واللاأمان. وان للمرء أن يلاحظ بان مشكلة الغذاء في البلاد النفطية أنها اتخذت في السنوات الأخيرة تعقيدات أكثر من أي وقت مضى، ومن هذه التعقيدات نذكر عدم كفاية السلع الغذائية، انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي واتساع الفجوة الغذائية.

انطلاقا مما سبق سيتم التركيز حول البحث عن أسباب تعاظم الفجوة الغذائية إلى درجة أنها أخذت انعكاسات سياسية وإستراتيجية ليست ميسرة على الدول، ثم كيفية مواجهة هذا الخلل الغذائي والإستراتيجية المطلوبة لتحقيق الأمن الغذائي

وأن الأهمية في ذلك، تلك الجدلية القائمة بين زيادة النمو الديمغرافي وتدهور مستوى النمو الغذائي وما صاحبها من أبعاد سياسية وأمنية في غاية من الخطورة، فالبلاد النفطية قررت الاعتماد في تلبية النصيب الأكبر من غذائها الأساسي – وبخاصة القمح – على الخارج كالولايات المتحدة وكندا واستراليا. وهنا يكمن الخطر وبخاصة أن الغذاء أصبح سلاحا استراتيجيا في يد الدول المنتجة والمصدرة له، تستعمله متى رغبت في تحقيق مصالحها وأهدافها المرجوة، ولو على حساب الآخر (وهي الدول الجنوبية) حتى يصبح أكثر تهديدا من وقت مضى، وبالذات في ظل العولمة وما تفرزه آلياتها خاصة منظمة التجارة العالمية على البلدان النامية.

وبناء على ما تم ذكره، فان الأمر يستوجب إستراتيجية دقيقة تتماشى تبعا للمتغيرات المحلية الإقليمية والدولية الجديدة لتحقيق الأمن الغذائي، ما دام موقف الدول النفطية أصبح يشكل خطرا على شعوبها بسبب الاستمرار المتزايد في استيراد الغذاء. ولأهمية هذا الموضوع، فان العمل الجماعي والمشترك في التنمية الغذائية يصبح هدفا استراتيجيا لا بد من تحقيقه في عصر التكتلات الاقتصادية، فإذا ما هي الإستراتيجية المطلوبة؟ وما هي المتطلبات اللازمة لتحقيقها؟ وما هي حقيقة الجهود المبذولة من طرف الدول النفطية لتحقيق الأمن الغذائي؟

يعالج هذا المقال المحاور التالية:

- أوضاع البلاد النفطية في إنتاج الغذاء.
- تطور الفجوة الغذائية في الدول النفطية.
- أبعاد الفجوة الغذائية.

- الانعكاسات السياسية والإستراتيجية.
- البدائل المقترحة.

- ملامح أوضاع البلدان النفطية في إنتاج الغذاء والعوامل المؤدية إلى ذلك:

لا يمكن الحديث في هذا الموضوع عن الأوضاع السائدة في اقتصاديات الغذاء في البلدان النفطية، وتلك العوامل الرئيسية والفعالة في تحديد مساره قبل التطرق إلى جديد هذه الدراسة. حيث تشير العديد من الدراسات للمتتبعين لهذا الميدان من خبراء وأكاديميين ومنظمات متخصصة بان ثمة العديد من الحقائق الهامة المتعلقة بهذا الموضوع أهمها ما يلي:

- نقص الاهتمام بالمواد الأولية الزراعية من طرف الدول النامية النفطية:

1- تواجه البلدان النفطية أوضاع غذائية صعبة نتيجة نقص حاد في الموارد مثل ندرة المياه وخلق مشكلة الأمن الغذائي[1] والتصحر وندرة اليد العاملة وخاصة المتخصصة منها في مجال التنمية الزراعية، ونفس الشيء هناك انخفاض في تخصيص رأسمال كاف لنفس الغرض، إضافة لما تسببه الكوارث الطبيعية من إتلاف وتقليص في المساحات الزراعية القائمة، كما يحدث في الجزائر مثلا[2] هذا من جهة ومن جهة أخرى، فان البلدان النفطية بعضها يواجه زيادة سكانية سريعة في الوقت الذي لا ينمو معدل إنتاج الغذاء بالوتيرة نفسها، ففي الوقت الذي ينمو فيه السكان بمعدل 03 % سنويا فان النمو الزراعي لا يتعدى 02 % في آفاق 2030 خاصة في البلدان العربية[3].

وهنا تتجسد المشكلة المتمثلة في المفارقة بين الطاقة القومية لإنتاج الغذاء وبين احتياجات الاستهلاك الغذائي للسكان، وتطور هذه المشكلة تبعا لتطور العلاقة بين معدلات نمو الإنتاج ومعدلات نمو الاستهلاك على مدى السنوات[4]. إن الطاقة الإنتاجية الحالية لا تغطي الاحتياجات الاستهلاكية ويستدعي الأمر الاعتماد على استيراد جميع سلع الغذاء الأساسية بكميات متزايدة لتلبية متطلبات السكان من غذاء كاف وسد الفجوة المتزايدة بين إنتاج الغذاء واستهلاكه، ولتحل مشكلة التدني المستمر في المعدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية. ونتيجة لذلك فان البلدان النفطية المستوردة للغذاء ستكون تحت ضغط البلدان الصناعية المصدرة للأغذية، خاصة وأن هذه الأخيرة أدركت بان الغذاء يندرج ضمن مفهوم الأمن الحديث، وأصرت على بسط سيادتها التامة عليه إذ يتضح هذا الإصرار في النقاشات الحادة التي تتم في إطار منظمة التجارة العالمية، ولهذا جعلت منه السلاح الاستراتيجي لتحقيق مصالحها في الدول الضعيفة[5] كيفما شاءت وكما تريد.

2- ضيق المجال الحيوي الزراعي: فبينما تمتلك الدول النامية النفطية مساحات من الأراضي الزراعية قد تكفي لتحقيق الاكتفاء الغذائي على الأقل إلا انه لا يزرع منها إلا القليل وإذا أخذنا بالحسبان عامل إهتلاك الأرض نتيجة استغلالها المفرط، وعدم استحداث أراض جديدة خصبة لتحسين

الإنتاج وبالمقابل الزيادة المستمرة في النمو الديمغرافي، فإننا يمكن أن نقف عند الوضع السيئ للزراعة في البلدان النفطية.

3- تشكل ندرة المياه معضلة أخرى في طريق التنمية الزراعية، ولها مظاهر عديدة فعلى أساس ابسط معدلاته يمكن للجفاف أن يهدد أرواح الناس وسبل عيشهم. وبالرغم من أن حالات وفاة الشعوب من جراء العطش نادرة، إلا أن هناك حالات متكررة من المجاعات التي يترتب عنها فقدان سبل العيش للشعوب مثل موت ماشيتهم ومحاصيلهم الزراعية. وفي إحدى المراحل تزول قطاعات اقتصادية تعتمد على المياه، فإذا كانت الزراعة في البلدان النفطية تقوم في اغلبها على الأمطار وهذا الأمطار غالبا ما تكون متذبذبة في مواسمها وكمياتها ويكون مستوى الغلة فيها منخفضا. إلا أن الزراعة التي تعتمد على الري وطاقة الكهرباء والصناعة والسياحة، ستكون أكثر ضررا نتيجة لاحتياجاتها أكثر للمياه بدرجات كبيرة[6]. ومن الملاحظ أن العمالة في البلدان العربية تعتمد على الزراعة، إلا أن ثمة تدني شديد في الإنتاجية مقابل بطالة مقنعة مرتفعة في الريف[7].

4- إن متوسط نصيب الفرد من الرقع الزراعية منخفض جدا، إذا ما قورن بالمتوسطات العالمية. ويرجعه بعض المختصين إلى تعدد نظم الحيازة الزراعية وعدم استقرارها في البلدان العربية، فضلا عن غياب التنسيق، كلها نقاط تؤثر سلبا على إنتاجية المزارع، حتى وان توفرت لديه الإمكانيات التي تساعدها على التوسع في الإنتاج. ويتضح هذا بان ما ينتجه المزارع العربي لا يكفي سوى ثلاثة أفراد في حين أن إنتاجية نظرائه في الدول المتقدمة تصل إلى ما يكفي 150 فرد[8].

5- ضيق الرقعة الزراعية، بسبب النظام المعتد في الاستغلال، أو غزوها من طرف مراكز الاستيطان البشري.

6- تعتمد الزراعة على الطرق والإنتاج البسيط فكانت نتائجها بسيطة بسبب انعدام سياسات الإصلاح الزراعي الفعلي، انعدام التكامل بين القطاع الزراعي والصناعي[9]، نتيجة ضعف السياسات التنموية الوطنية المعتمدة، فالدول النامية أعطت أولوية في تنميتها للقطاع الصناعي المتباين والمهمش للقطاع الزراعي أسوة بالدول الغربية في بداية تنميتها هذا إن لم نقل تقليد الغرب غير الملائم.

7- يعاني الإنتاج الحيواني هو بدوره من مشاكل متشابهة لتلك التي يواجهها الإنتاج النباتي[10]، وتكمن أهمية إنتاجه في عدم القدرة على استثنائه من القائمة الغذائية ومسألة الأمن الغذائي، رغم السياسات الوطنية المهمشة لدوره كعنصر مهم في تحقيق الأمن الغذائي.

لقد عرفت مجموعة الدول النفطية هبوط مستمر في مستوى الاكتفاء الغذائي منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي، لتصل صادراتها في المجال الزراعي في بداية التسعينيات إلى ما يقارب الصفر مثل الجزائر حسب ما أشار إليه عبد الحميد براهيمي في كتابه المغرب العربي في مفترق الطرق.

- تطور الفجوة الغذائية وأبعادها في البلدان النفطية:

تعرف الفجوة الغذائية بأنها مقدار الفرق بين الإنتاج المحلي وصافي الواردات لمختلف السلع الغذائية. وتطورات الفجوة هي محصلة لتفوت معدلات نمو الطلب على معدلات نمو الإنتاج.إن قصور الإنتاج عن مواكبة الاستهلاك في مجال الغذاء في البلدان النفطية أدى إلى عجز كبير في الميزان التجاري لجميع السلع الغذائية الهامة مما أدى إلى استنزاف الموارد النفطية وتحويلها إلى قدرة شرائية تهدر في سبيل تامين ضروريات الغذاء وإنهاء مجهودات تنمية القطاع الإنتاجي ويبعد هذه الدول عن تحقيق تنمية ذاتية ويجعلها تحت رحمة الاحتكارات العالمية.

ونجد أن غالبية مناطق العالم تسودها حركة تبادل بين العجز والفائض بحيث تسودها علاقات تأثير وتأثر، إلا أن المنطقة العربية النفطية يظل ميزانها التجاري يقبع في السالب، بسبب عدم امتلاكها للسلع الإستراتيجية مثل الحبوب التي يكون الطلب عليها مضمون ومتزايد على عكس بعض الخضر والفواكه المصدرة التي ليست ذات استهلاك ضروري. وإذا ما استمرت الظروف الحالية دونما إحداث طفرات في الإنتاج فان هذا العجز سوف تتعاظم حدته[11]، ويشكل خطورة على الأمن الإنساني مادام يشكل ضرورة ملحة لحياة البشر. إلا أن الشيء الملاحظ ويتشاءم له المرء في ظل الاحتياجات الغذائية المتزايدة والسريعة لما تفرضه العولمة من أنماط استهلاك غير مسبوقة نتيجة تطور وسائل الإعلام والاتصال وعولمتها على العالم، وانخفاض في سعر السلع نتيجة زيادة درجة التخصص والطفرة التكنولوجية والخضوع لقانون العرض والطلب على المستوى الدولي، بالمقابل تراجع مستمر في الاستثمار الإنتاجي في الدول النامية النفطية وبالتالي صادراته، وبالذات في المجال الغذائي، فان ذلك لا يدع مجال للشك بان ميزان مدفوعاتها سيدفع به إلى العجز المستمر، قد يكون معالجته ليس بالأمر الهين، وخاصة إذا أخذنا بالحسبان بان الدول الغربية تختص وتصدر السلع الأساسية وخاصة القمح بينما الدول النفطية تختص في بعض السلع التي ليست على الأقل ذات درجة عالية من الأهمية بالنسبة للدول الغربية.

- الآثار السياسية والإستراتيجية:

انعكس انكشاف واقع الأمن الغذائي في البلدان النامية النفطية في جملة أثار سياسية واقتصادية واجتماعية، فما مدى كفاية المؤسسات القائمة وخاصة الإقليمية العربية في تدبير حلول فعالة لهذا المعضلة القائمة في مجال الأمن الغذائي في الأمدين القريب والبعيد؟ وما هي طبيعة المعوقات

السياسية التي تعيق إستراتيجية بين الدول العربية والنفطية لمواجهة الأزمة حاضرا ومستقبلا؟ وما هي النتائج السياسية والإستراتيجية التي ستترتب عن أزمة الغذاء في البلدان العربية وخاصة النفطية؟

إن تعاظم حجم الفجوة الغذائية في الدول العربية النفطية إلى درجة أن أصبحت من المناطق الأولى في العجز الغذائي عالميا وهي تعتمد على الاستيراد والمساعدات الخارجية ولكون هذه البلدان وخاصة الجزائر من أكثر البلدان اعتمادا على الخارج في الحصول على الغذاء أصبح الأمن الغذائي الهم الأساسي بين القضايا العربية والنفطية، وأشدها تحديا وأكثرها إلحاحا في طلب المزيد من الجهد المشترك والفعال بين الدول العربية والنفطية، إذ أن قضايا الزراعة والغذاء لم تعد قاصرة على بعض الدول دون غيرها بل أصبحت أزمة مشتركة تتطلب حل مشترك. ولهذا ستعرض باختصار أبعاد هذه الأزمة وانعكاساتها على البلدان العربية النفطية، وهل المؤسسات القائمة كافية لمعالجة الأزمة؟

لقد سعت الدول العربية بما فيها النفطية لبذل جهود لعمل عربي مشترك، وظهرت العديد من المبادرات الثنائية والعديدة الأطراف المتعلقة بالتعاون والتنسيق الزراعي العربي أهمها بإيجاز:

1 – تحرير السلع الزراعية من القيود وتسهيل تبادلها.

2 – نتيجة الاهتمام بالغذاء تم إنشاء عدة مؤسسات لتولي مشكلة الغذاء من جميع النواحي في البلدان العربية سواء في الجانب الزراعي كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية أو جانب الثروة الحيوانية كالشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، وهناك هيئات أخرى تهتم بالسمك والاستثمار. كما نصت بعض الاتفاقيات الثنائية على مشاريع في الجانب الزراعي بين الدول النفطية ذات الموارد المالية والدول العربية التي تتوافر فيها إمكانيات الاستثمار الزراعي والصناعي لغرض تسهيل انتقال رؤوس الأموال وتوظيفها وفق إطار قانوني واضح يخدم التنمية والتحرر والتطور، ويرفع مستوى معيشة المواطنين[12].

رغم هذه الجهود المبذولة، مع أهميتها وتعاظمها في مجالات أخرى لم يتم ذكرها، إلا أنها تبقى قاصرة عن تحقيق الأمن الغذائي ولو بنسب متفاوتة تختلف من دولة لأخرى، تبعا للأسباب التي تعيق استراتيجيات تحقيقه على رأسها التضارب في السياسات بين الدول العربية والنفطية مثلما حصل في إيران والعراق خاصة في الشق الأمني وبينها وبين الدول الغربية وتعرضها لعقوبات مثل ليبيا والسودان. كما تعمل معوقات أخرى وجعلت الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية مهتز، لأنه يتعلق بحياة الإنسان وسيدفع للجوع وسوء التغذية من ناحية، كما ستعاني النظم في هذه البلدان إلى نقص في سيادتها نتيجة اعتمادها على الخارج في تامين احتياجاتها الغذائية من ناحية ثانية.

ومما سبق يتضح بان الجهود بين الدول العربية النفطية لم تتمكن بعد من تحقيق الأهداف التي وضعت من اجلها. إذا فما هي طبيعة المعوقات التي تعترض تحقيق إستراتجية ملائمة لتحقيق الأمن الغذائي؟

- طبيعة المعوقات أمام تحقيق إستراتيجية ملائمة للأمن الغذائي:

تختلف طبيعة المعوقات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية والنفطية والتي يمكن تقسيمها إلى عدة عوامل:

أ- العوامل الطبيعية:

الجفاف وغلاء المواد الأولية، قد يكونان من المقومات التي تعيق الإنتاج الزراعي. وبالتأكيد هناك علاقة وثيقة بين كمية الأمطار الساقطة والإنتاج الزراعي في البلدان النفطية، إلى أن هذا ليس مبرر مقنع، لأنه يمكن الاعتماد على الوسائل الحديثة في الري وخاصة الدول التي تمتلك موارد مالية كافية هذا من جهة ومن جهة أخرى يمكن الاعتماد على زراعة تتماشى وطبيعة كل منطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل التخصص والتنسيق والتعاون بين الدول العربية والنفطية على الأقل هذا يؤدي إلى حل مشكلة ندرة المياه وجفاء التربة وعنصر المناخ...الخ.

ب – العوامل الدولية:

لقد أخفقت الدول العربية والنفطية في سياستها التنموية باعتمادها على خطط تنموية وطنية بعيدا عن التأثيرات الخارجية، إلا أن تلك الخطط لم يكتب لها النجاح لأنه باختصار تحقيق التنمية في جميع الجوانب، هذا صعب إن لم نقل ضرب من الخيال.

ج – العوامل الاقتصادية:

يمكن تسجيلها في العديد من النقاط المختصرة أهمها:

- قصور التمويل الزراعي المتاح من صناديق التمويل.
- تأخر أولوية قطاع الزراعة في خطط التنمية.
- ضآلة مساهمات القطاع الخاص في هذا المجال.
- نقص اليد العاملة المؤهلة.
- ليس هناك تكامل بين الصناعة والزراعة.

د – العوامل السياسية:

إن الأبعاد السياسية تشكل محورا هاما في الأمن الغذائي وبالرغم من التداخل الموجود بين العوامل الاقتصادية والسياسية فإننا نجمل أهم العوامل السياسية باختصار فيما يلي:

- غياب الاستقرار السياسي.
- النفقات الحكومية المرتفعة خاصة في الجانب العسكري على حساب الجانب الاقتصادي والغذائي بالذات.

– نتائج متواضعة للسياسات الاشتراكية المعتمدة سابقا عند بعض الدول سواء لدور القطاع العام المسيطر في معظم النشاطات الاقتصادية، أو أداء عنصر العمل في العملية الاقتصادية.

– نمط الإنتاج الزراعي المعتمد من طرف الدول خلق مشكل مثل الجزائر في سياسة التسيير الذاتي والثورة الزراعية.

– القيود المفروضة على حركة الرساميل في عدد من البلدان العربية.

– انعدام المناخ الملائم للاستثمار والأمر يتطلب الإصلاحات البنكية وطرق دعم الفلاحين كما هو في بعض الدول الأوربية وصناديق الضمان والتعويض...الخ.

– البنية التحتية ضعيفة وأثرت سلبا على الأمن الغذائي و لم تؤخذ بمحمل الجد في إطار السياسات الوطنية.

– عدم إعطاء حق للمبادرة الفردية.

– عدم تشجيع القطاع العام والخاص معا

– إهمال التنمية الريفية بالتركيز على التنمية الصناعية في المدن

– عدم تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجانب الزراعي والتي أثبتت فعاليتها في العديد من التجارب التنموية خاصة في آسيا.

– بإهمال الزراعة كقطاع قد تمتلك فيه الدول العربية الميزة النسبية ويسمح بتنويع المعاملات اضر بالاقتصاديات الوطنية بما فيها الجانب الغذائي.

– انتشار ثقافة الاستهلاك للسلع الأجنبية عند الفرد العربي بدل الاستثمار، هذا اثر سلبا على الأمن الغذائي.

يعكس ما سبق، أهم ما يؤثر سلبا على الأمن الغذائي، فالاستقرار السياسي والاقتصادي والحرية الاستثمارية، وتقيد الدول بما تلتزم به مع حكومات أخرى حتى تضمن مناخ ملائم للاستثمار كلها يؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة إلى تكييف هذه الدول مع المعطيات الجديدة التي تفرضها ظاهرة العولمة عن طريق الاعتماد على الحكم الراشد، لان الانفتاح الاقتصادي لا مناص منه ولكن لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الأمن الغذائي، والتجارب التاريخية تؤكد ذلك.

- النتائج السياسية والإستراتيجية لازمة الغذاء:

يمكن إيجاز أهم هذه النتائج في النقاط التالية:

1. تكريس تبعية الدول العربية للدول المصدرة للسلع الغذائية، خاصة إذا أخذت المتغيرات الدولية الراهنة وسرعتها ومحدودية الدول المنتجة المصدرة للمحاصيل الغذائية وفي مقدمتها الحبوب، وطبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية السائدة فيها وقدرتها على المناورة السياسية، إضافة إلى تحكم

الشركات متعددة الجنسيات في تجارة وصناعة الغذاء في العالم بعين الاعتبار وان استمرار اعتماد الأقطار العربية على استيراد الغذاء من الخارج يعزز تبعيتها للدول المصدرة سواء كانت أقطار نفطية أو غير نفطية[13].

2. ارتفاع العجز في الميزان التجاري للسلع الزراعية الغذائية.
3. تخلف قطاع الصناعات الغذائية وإضعاف التكامل بين القطاع الزراعي والصناعي.
4. تدهور القوة الشرائية للفرد وخاصة في المناطق الريفية، الأمر الذي يكرس الطبقية في المجتمع، ويجعل الأمن الغذائي بعيد المنال.

- الإستراتيجية البديلة للغذاء:

إن العالم اليوم يشهد مجموعة من التكتلات حتى تضمن الدول والأفراد صيرورتها، نتيجة ما تفرضه ظاهرة العولمة وعمل ونشاط يفوق قدرات الدول، إذا فالدول العربية النفطية خاصة لها من المبررات الهامة للعمل الجماعي في قضية التنمية الزراعية وتستند على الحقائق التالية:

1. تحقيق الأمن الغذائي في إطار عربي بما فيه البلدان النفطية العربية ممكن، على اعتبار أن هذه الدول منها من يمتلك الفوائض المالية ومنها من يمتلك الإمكانيات الزراعية
2. ثمة حاجة متزايدة في الاستثمار العربي وخاصة وانه ثبت بأنه الأموال العربية النفطية معرضة للخطر في العالم الخارجي أكثر من وقت مضى
3. التركيز على القضاء على الفجوة الغذائية للمحاصيل الزراعية الإستراتيجية ممكن.
4. تدعيم وتطوير البنى التحتية أمر ضروري وممكن.
5. توخي التنسيق والتعاون والتكامل والتنمية بين الدول العربية بصفة متوازنة.
6. بالتعاون بين الدول يمكن القضاء على المستلزمات الزراعية بأسعار منخفضة وخاصة أن الزراعة لا تتطلب إمكانيات ضخمة مقارنة بالصناعة.

هذه الأهداف يمكن تحقيقها، ولكن بالعمل الجماعي والمشترك، ولاسيما أن هناك ظروف تتيح للعرب الاستفادة من هذا العمل منها[14]:

1. ضخامة الموارد الأرضية الصالحة للزراعة في البلاد العربية والنفطية.
2. إمكانية زيادة الموارد المائية، وبالتالي مضاعفة المساحات المروية.
3. إمكانية التكامل في المجال الزراعي نتيجة التنوع في التضاريس والبيئة.
4. إمكانية التكثيف الزراعي والأمن البيولوجي، ما دام هناك كوادر فنية تحتاج فقط إلى التدريب والتحفيز[15].
5. توفير الفوائض المالية فيما بين الدول العربية تمكن من الاستثمار.

الخاتمة:

لقد أوردنا في المقدمة عدة تساؤلات حول مستقبل الأمن الغذائي في البلاد النفطية فإذا لم تستطع الدول العربية تقليص الفجوة في ظل ارتفاع دخولها، فهل يمكنها أمام تراجع عائدات النفط ؟ وهل يمكن الحصول عليها من الأسواق العالمية التي تعتمد كثيرا على الاحتكار أو بالمقابل على سياسة الإغراء ؟ الإجابة تبدو عسيرة وتنذر بالخطر في ظل انعدام الميزة النسبية للدول العربية للتصدير واتساعها عند الدول الغربية، وأمام هذه الوضعية قد نشهد الدول العربية تستورد نفايات الغرب ينعدم فيها بالأساس الأمن البيولوجي إذا وضعنا بالحسبان الوضع السياسي القائم في البلدان النفطية إضافة إلى عدم امتلاكها قدرة التفاوض في الأسواق العالمية ولا تمتلك السلع الإستراتيجية تعتمد عليها.

يتطلب الأمر جهودا أكثر من وقت مضى وتكون مكلفة وصعبة جدا من حيث التمويل أو الإرشاد وتدعيم البحث العلمي وتوفير البنى التحتية...الخ. إلا أن عامل الإرادة السياسية والشعور بالمخاطر المحدقة بالفرد العربي ومحاولة تجاوزها كاف في تقديرنا لصرف هذه المعضلة الغذائية.

الهوامش:

1- لمزيد من الإطلاع انظر في **بحوث وتقارير**، مشكلة الأمن الغذائي في الموقع: http://greenline.com تم تصفح الموقع في 2007/08/25.

2 – عدنان هزاع البياتي، "التصحر وأزمة الغذاء في الوطن العربي"، **شؤون عربية**، (العدد 74)، 1993.

3- انظر، تقرير التنمية البشرية لسنة 1994.

4- يلاحظ في الآونة الأخيرة أن هذه العلاقة هي عكسية وتنعكس باستمرار سلبا على الفرد وهذا نتيجة ظهور وتفاعل عناصر داخلية وخارجية وخاصة إفرازات العولمة وانعكاساتها على البلدان النامية.

5- إن الغرب أدرك النقائص التي تحملها الرأسمالية ولهذا حاولت هذه الأخيرة أن تتكيف مع الواقع والمعطيات الدولية الجديدة، فإذا كان تبريرها بان تشجيع الزراعة وإعطاء لها الأولوية نتيجة مرحلة متقدمة من الرأسمالية بعدما كانت تنظر إليها بعين سلبية في مراحلها الأولى رغم أن بعض الدراسات تشير إلى أن الرأسمالية تقدمت في البداية نتيجة التقدم الحاصل في الزراعة وتحقيق التراكم البدائي، وهو الذي أدى إلى التقدم الصناعي. إلا أن الحقيقة اليوم تتمثل تلك الأولوية في كونها خيار استراتيجي (الأمن الغذائي) يذهب بالضرورة إلى الاستهلاك، أي الطلب عليه مؤكد (الطبيعة الفطرية في الإنسان) في السوق الدولية، خاصة أن ثمة نمو سكاني سريع في الجنوب. وهنا نؤكد بان الرأسمالية بدأت تؤخذ بالجانب الإنساني (ما يحتاجه الإنسان، وبالتالي تأخذ بمفهوم التنمية البشرية)، إذ بدأت تدرك أولوية الجانب الإنساني عن الجانب المادي كما تهتم بالجانب البيئي، والزراعة اقل ضرر على البيئة وصحة الإنسان. وبالتالي، فان الغرب إذا ما تحكم في الغذاء واحتياجات سكان المعمورة فانه حينئذ يستطيع التحكم في سلوكات الدول وفي مصير شعوبها.

6- بحوث وتقارير مرجع سابق.

7- مقدم مبروك، **الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

8- عبد الله الثنيان الثنيان، **الأمن الغذائي والعامل العربي المشترك**، بيروت: دار الفكر المعاصر، 1990.

9- **التكامل بين القطاع الصناعي والزراعي**، رسالة ماجستير نوقشت في كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة.
10- الثنيان، المرجع السابق.
11- الثنيان، المرجع السابق.
12- الثنيان، المرجع السابق.
13- محمد علي الفرى، "نحو إستراتيجية في مواجهة مشكلة الإنتاج العربي من غذاء". **مجلة شؤون عربية**، عدد جانفي 1992.
14- Bernard Lewis, "Rethinking The Middel East", **Foreign Affairs**, Fall 1992.
15- محمد ولد عبد الدايم، "**الأمن الغذائي العربي**" http://www.aljazeera.net/Portal .